كان السلب المطلق العام وبعد وقوع الوجود وصدق المطلق العام كذب السالبة المطلقة العامة فلوح عليه آثار البطلان كيف واذا كذب
السالبة المطلقة العامة كذب قوله كان الممكن معدوما فلا يصدق الحكم بسبقة العدم فلم يصدق الحكم الا بالايجاب الوجود فحسب فلا
يصح ما قال كان الصادق السلب ثم صدق الايجاب لان قوله كان الصادق السلب مطلقة وهو كاذب في زعمه ثم با اعترف
به من انه لا يصدق دوام الوجود مع الاعتراف بكذب المطلق العام فبطلانه غير خفي على من له ادنى تعقل لا زوال لم يصدق الحكم
بدوام الوجود مع الحكم باطلاق الوجود فقد صدق لا دوام الوجود معه وهذا بعينه اطلاق السلب والالزم قضية متحققة في
عالم الفعلية هي اعم من المطلقة العامة ولا تعقل قضية اعم من المطلقة خارجا الى الفعل فالكار صدق دوام الوجود مع كذب السالبة
المطلقة العامة مما لا يصح اصلا فان قلت لما كان العدم سابقا على الوجود والدوام الدهري مالا يسبقه السلب فلا يصدق
دوام الوجود مع سبق السلب قلت فح لا يكذب اطلاق السلب البطلان السلب لما كان سابقا على الايجاب وقد تحقق
في عالم الفعل فصدق كان السلب وهو مطلقة وسالبة على انه قد حكم بان السلب قد بطل عن الواقع وقام مقامه الوجود فان
الحكم بالمعية مع القديم صادق لان القديم ح ما كان مقارنا للعدم بطلانه في والحكم بسبق القديم عليه كاذب فكذا الحكم
بسبق العدم ايضا كاذب فقد لزم الدوام الدهري للوجود ولارتفاع السلب عن الواقع من البدو وصار الحكم به مختلفا نحو عا
هذا كله على ما وضح من الدهر عن الامتداد واما ما ذهب اليه المتكلمون فوقوع القبلية والبعدية في حاق الواقع صحيح لكن لا بد ح
من امتداد موهوم في بعضه العدم وفي بعضه الوجود في حاق الواقع والحكم باطلاق السلب صادق دائما وكذا الحكم باطلاق
الوجود ودوام الوجود كاذب دائما وكل هذه احكام واقعية بلا اعتبار المعتبر واما وقوع القبلية والبعدية من دون تخيل امتداد
فهو من الوسواس ثم بعد القول بوقوع القبلية والبعدية في الدهر بلا لزوم امتداد وتجويز وقوع الوجود في حيز عدمه ولبطلان
العدم بوقوع الوجود من دون لزوم امتداد فالقول بالعدم ووقوع القبليات على التعاقب بحكم محض لانه يمكن ان يقال ان البعد
كما يقع في حيز عدمه يجوز ان يقع بعد البعد عدمه في حيز وجوده ويقع بعد البعد بعد آخر في هذا الحيز فاذا العدم على ب وح كان آ مع
عدمهما ثم اذا وجدت وقع وجوده في حيز عدمه من دون لزوم امتداد فح قام المعية مقام القبلية على ب فصار المعية بدل القبلية
مطلقا ح في حيز واحد ثم اذا وجد ح وقع وجوده في حيز عدمه وصار مع آ وب فصارت ب القلة مع من دون لزوم امتداد كما
لو وجدت وح دفعة وقع وجودهما في حيز عدمهما من دون لزوم امتداد على زعمه ويظهر انه يصح على هذا التقدير لحوق العدم
وان القول من دون لزوم الامتداد محلى بما وضعوا اما الوجود بان الشيء اذا وجد في زمان فهو لا يرتفع عن الدهر الابد ارتفاعه عن ذلك

الزمان

الزمان وذا غير ممكن ففيه ان ايجاز ان يرتفع هو مع زمانه ولا محذور فيه مع انه لو تم لما صح سبق العدم ايضا لان وجوده في الدهر هو
وجوده في الدهر هو وجوده في زمانه فلا يمكن العدم السابق له الا بان لا يكون له وجود في زمانه وذا غير ممكن لان الشيء لا يعدم
عن زمانه فافهم ثم سلك سبيل التدليس اخرى هو حكم على الزمان والزمانيات بالتناهي في جانب الماضي وقال هذا التناهي
لا يوجب الحدوث الدهري وقال تناهي مقدار الزمان وعدد الموجودات الزمانية في جانب الماضي ليس تصادم دوام
الوجود في الدهر غير مسبوق بالعدم مسبوقية دهرية كما ان تناهي مقادير الابعاد المكانية ليس تصادم ذلك فان الكم المتناهي
المقدار سواء كان ذا وضع او غير ذي وضع لا ينافي من حيث هو كم متناهي المقدار ان يكون له تقرر في الاعيان لا بسبقه البطلان
ووجوده لا يتقدم عليه العدم الصرف لا يتصور فيه الاستمرار بل يجوز بالنظر الى طباع الامتداد التناهي الكمية بما هو متناه مكانيا
او زمانيا مع عزل النظر عن كل ما يخرج عن هذا اللحاظ ان يكون موجودا في وعاء الدهر بل قديما بالقدم الدهري فيتحمل في بادي الراي
ان يكون لوجوده ازلية غير زمانية الى ان يبطل النظارة غاية غير هذا النظر فالذي يبطله تناهي مقدار الزمان في الماضي ليس
الا الازلية الزمانية على ما ابتدعه معلم المشائية ومن تبعه لا دوام الحصول في وعاء الدهر لعدم صريح العدم الصرف لا على امتداد
ولا على لا امتداد ولا يلزم من ذلك سرمدية الوجود ودوامه في الواقع كما يظن على سبيل اولئك الظالمين بل انما يلزم
من ذلك الدوام الزماني على المعنى المشهور في الفلسفة لا غير وهذا المعنى وراء السرمدية والدوام في وعاء الدهر كما ان اللانهاية
في الابعاد المكانية انما يستلزم تمادي الامتداد المكاني الى لا نهاية لا استمرار الازلية الزمانية بحسب الحصول في زمان غير متناهي
المقدار ولا السرمدية الوجود بحسب دوام الحصول في وعاء الدهر لا بعد العدم اصلا فاذا اثبتنا تناهي مقدار الزمان في جهة البداية فقد
ابطلنا الازلية الزمانية على المعنى المشهور الفلسفي انتهى هذا كلامه في الافق المبين وهكذا قال في القبسات ثم بعد هذا اشتمر الذيل لابطال
استلزام وجود المنتهي به وقال لا ينبغي لك ان تغفل عما اومأنا اليه من قبل ان تناهي مقدار الزمان في الازل ليس يستلزم وجود
اللا بالفعل لان وراء الزمان ليس الا صريح العدم الصرف البات الذي لا يصح ان يقال انه عدم ممتد وهو اللاخلاء واللاملاء الزماني
بازاء العدم الخاص الذي هو وراء الفلك الاعلى وهو اللاخلاء واللاملاء المكاني وليس انتهاء الزمان الى ذلك العدم بطرفه
بل هو بنفس هويته الامتدادية ولكل من اجزائه وكل آن من آناته مسبوق بذلك العدم ومنته اليه فليس للعقل ان يتوهم
بينه وبين ذلك العدم الزمان ويقع بعضه في ذلك العدم فيحكم بانه وقع انبساط في شيء من اوساط ما يتوهم من الامتداد
وبان يتصور ان ينبسط الزمان في جهة امتداده فينطبق على ذلك العدم ولا كذلك الابعاد المسافية مادية كانت او مجردة عنه

Copyright © King Saud University